

لا يجبر بالاذن وكذا اذا شرك سنة لان شرع
الاجاب فوق النقصان ممتنع حتى قلنا ان المنافع
لا تضمن بالاعتيان فان قيل انما امتنع ثمة
ليلا يودى الى الربوا ولا يربوى بين المولى
وعنده قلنا ان الله تعالى عام لنا معاملة المكاتبين
بل معاملة الاحرار لقوله تعالى واقضوا الله
قرض الحسناء وانما قيدنا الوجوب بالاصلي
وتعني به ما وجب من افعال الصلوة بالتحريم
كوجوب العائجة وضيم السورة وما اشبه ذلك
اخترنا اعما وجب يعارض سجدة تلاوة
اذا وجبت في الصلوة فانه اذا اخرها ساهيا
الى اخر الصلوة لا يجب سجود السهو وانما
قيدنا بقولنا سهوا لانه لا يجب بالحمد الا
في موضعين احدهما بينا في خبر احدي سجدتي
الاولى الى اخر الصلوة والثاني بترك القعدة

101
الاولى انفرد به صاحب التابيع فاذا غزى الناطق
وقال الشافعي لما وجب بالسهو لان يجب
بالحمد اولى فلنا الملازمة بين السبب والمسبب
شرط والحمد جنابة محضة والسجدة عبادة
فلا يصلح سببا لها وصورة سجود الشهران
يكبر فيسجد ويسبح فيه ثم يرفع رأسه مكبرا
ثم يفعل ذلك ثانيا ثم يتشهد ثم يسلم وموضع
آخر الصلوة بالافتقار وتعد السلام عندنا
وعند الشافعي قبله وعند مالك للزيادة بعد
السلام وللنقصان قبله للشافعي ما روي انه
عليه السلام سجد للسهو قبل السلام ولنا
قوله عليه السلام لكل سهو سجد فان بعد
السلام ذكره ابو بكر الرازي في شرح الطحاوي
بإسناده الى ثوبان رضي الله عنه وروي انه
عليه السلام سجد سجد في السهو بعد السلام

الاول